

تقيد قوانين وسياسات البلاد الحرية الدينية، كما أن الحكومة قد طبقت هذه القيود في الممارسة العملية. لا تعرف قوانين البلد بالحرية الدينية ولا تحميها وهي مقيدة بشدة في الممارسة العملية. والبلد دولة إسلامية تحكمها عائلة مالكة ويشغل الملك منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة. وبموجب القانون الأساسي، فإن الإسلام السنوي هو الدين الرسمي ودستور البلد هو القرآن والسنة (أحاديث وسيرة الرسول محمد). ويقوم النظام القانوني على تطبيق الحكومة أحكام الإسلام وفق الفقه الحنفيي السنوي. تمنع الممارسة العلنية لأي دين غير الإسلام، كما أنه ليس هناك فصل بين الدين والدولة. لم تتحترم الحكومة الحرية الدينية في قوانينها، ولكنها بشكل عام سمحت بالتجمعات الدينية الشيعية والممارسات الدينية الخاصة لغير المسلمين. واجه بعض المسلمين الذين لا يلتزمون بتفصيل الدولة للإسلام تمييزاً كبيراً من النواحي السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والدينية، ويشمل ذلك تمعتهم بفرص أقل في الوظائف والتعليم، وعدم تمثيلهم بشكل كاف في المؤسسات الحكومية وممارسة قيود على ممارساتهم الدينية وأماكن عبادتهم ومراكز نشاطهم الاجتماعية.

ولم يتغير مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير. قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الشرطة الدينية) وقوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية ببعض عمليات المداهمة للتجمعات الدينية خاصة غير إسلامية، وقد صادرت في بعض الأحيان مواد دينية خاصة لغير المسلمين. على أية حال، فقد وردت تقارير أقل عن الاتهامات المتعلقة بالمضائق وإساءة المعاملة من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مقارنة بالفترة التي يغطيها التقرير السابق. وعلى الرغم من أن الكثير من العبارات غير المتسامحة غير حُذفت من الكتب المدرسية، إلا أن بعضها لا يزال يحتوي على عبارات غير متسامحة بشكل كبير تجاه اليهود والمسيحيين، وعلى إشارات غير متسامحة تلمح ضد الشيعة والمسلمين الصوفيين وبعض الجماعات الدينية الأخرى. فهي تشير، على سبيل المثال، إلى أنه يجب قتل المرتدین عن الإسلام إذا لم يتوبوا خلال ثلاثة أيام من إنذارهم، وبأن الغدر هو صفة دائمة لغير المسلمين، خاصة اليهود.

وردت تقارير عن التعسف الاجتماعي والتمييز بناءً على الانتماء الديني، والمعتقد، أو الممارسة. وقد قامت لجان الأمن الأهلية المحافظة أحياناً بمضائق مواطنين والأجانب والاعتداء عليهم.

قام موظفو كبار من الولايات المتحدة بمناقشة عدد من السياسات الرئيسية المتعلقة بالممارسة والتسامح الديني مع الحكومة، بالإضافة إلى حالات معينة تتطوّر على خرق لحقوق الحرية الدينية. بتاريخ 16 يناير/كانون الثاني عام 2009، قامت وزيرة الخارجية بإعادة تصنيف البلد باعتباره "بلد يشكل مصدر قلق خاص". وفي معرض إعادة التصنيف هذه، أصدرت وزيرة الخارجية إعفاءً من تطبيق العقوبات في نفس التاريخ "لتعزيز مقاصد القانون".

القسم الأول—التوزيع السكاني حسب الانتماء الديني

تبلغ مساحة البلاد 830,000 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها وفقاً للحكومة 27.1 مليون نسمة، منهم 18.6 مليون تقريباً من المواطنين. ولا تتوفر إحصاءات دقيقة حول عدد المقيمين الأجانب. وتقدر الحكومة بأنه كان هناك حوالي 8.5 مليون عامل أجنبي في البلد عام 2010. إلا أن إحصاءات سفارات البلدان الأجنبية أشارت إلى أن عدد الأجانب الموجودين في البلاد، ومن فيهم عدد كبير من المهاجرين غير المسلمين، قد يكون أكبر من ذلك ويتجاوز 12 مليون نسمة. وأشارت تقديرات سفارات الدول الأجنبية إلى وجود 2 مليون هندي و 2

مليون بنغلادشى و 1,5 مليون فلبيني و 1,5 مليون باكستانى و 1,5 إندونيسى و مليون مصرى و مليون يمنى و 400 ألف سوري و 500 ألف سريلانكى و 350 ألف نيبالى و 250 ألف فلسطينى و 150 ألف لبناني و 100 ألف إريتري.

تتراوح نسبة المواطنين من المسلمين السنين بين 85 و 90 بالمائة تقريباً، يلتزم أغلبهم بالمذهب الإسلامي الحنفى. يلتزم عدد من المواطنين السنين أيضاً بمذاهب فقهية سنية أخرى (الحنفى والمالکي والشافعى).

يتراوح تقدير نسبة الشيعة ما بين 10 إلى 15 بالمائة من مجموع السكان. وينتمي نحو 80 بالمائة من السكان الشيعة إلى فرقـة الشيعة الإثنى عشرية (أى أتباع الإمام محمد بن الحسن [العسـكري] الذى يعتبرونه الإمام الثاني عشر) وهم موجودون بشكل أساسى في المنطقة الشرقية. يلتزم الشيعة الإثنى عشرية بالمذهب الفقـهي الجعـفى. أما معظم ما تبقى من مجموع السكان الشيعة فمن أتباع الإسماعـيلية السليمـانية، الذين يـعرفون أيضاً بالسبـعية (وهم تـقـرـعوا عن الإثنى عشرية ليـتبعـوا إسماعـيل بن جـعـفر، الذى يـعتبرـونه الإمام السادس)، وهم يـقطـنـون بشـكـلـأسـاسـيـ فيـمنـطـقةـنـجـرانـحـولـمـقـرـإـقامـةـزـعـيمـهـالـرـوـحـيـفـيـالـمـنـصـورـةـ. ويـوجـدـفـيـمنـطـقةـالـحـجازـالـغـربـيـحـولـالـ100ـأـلـفـمـنـالـأـشـرافـ(ـمـنـسـلـالـتـبـيـمـحـمـدـ)ـوـ150ـأـلـفـمـنـالـنـخـاـولـةـأـوـ"ـشـيـعـةـالـمـدـيـنـةـ". وبالـإـضـافـةـإـلـىـذـلـكـ، تـقـدـرـالـإـحـصـاءـاتـأـنـعـدـالـزـيـدـيـيـنـ(ـأـتـبـاعـزـيدـابـنـعـلـىـالـذـيـيـعـرـبـونـهـالـإـمـامـالـخـامـسـ). بـحـوـالـيـ500,000ـنـسـمـةـ، وـهـمـيـقطـنـونـ بشـكـلـأسـاسـيـ بـمـديـنـتـيـجيـزانـوـنـجـرانـ، بـمـحـاذـةـالـحدـودـمـعـالـيـمـنـ.

لا تتوفر إحصاءات شاملة عن الطوائف الدينية الخاصة بالأجانب في البلاد. ولكنها تشمل مسلمين ينتسبون إلى مختلف المذاهب والمدارس الإسلامية، ومسيحيين (بمن فيهم الأرثوذكس الشرقيين والبروتستانت وأكثر من مليون من أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية) وبهودا وأكثر من 250,000 هندوسيا وأكثر من 70,000 بوذيا وحوالي 45,000 سيخي وغيرهم. وبالإضافة إلى مسيحيي أوروبا وأميركا الشمالية، يقيم في البلاد مسيحيون من شرق أفريقيا ولبنان وسوريا ومصر والأراضي الفلسطينية والهند وباكستان ودول أخرى من جنوب شرق آسيا. ويدين حوالي 90 بالمائة من الفلبينيين الموجودين في البلاد بالمسيحية.

في عام 2010، استضافت البلد حوالي ثلاثة ملايين من الحجاج المسلمين أثناء فترة الحج السنوية التي تمتد لثلاثة أيام، بالإضافة إلى أربعة ملايين من المعتمرین خلال العام من كافة أرجاء العالم.

القسم الثاني – موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية

الإطار القانوني والسياسي

يرجى مراجعة الملحق "ج" في تقرير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لمعرفة مستوى قبول الحكومة للمعايير القانونية الدولية. تجد هذا الملحق على الموقع:

<http://www.state.gov/g/drl/rls/hrrpt/2010/appendices/index.htm>

تقيد القوانين والسياسات السارية حرية الدين. ينص النظام الأساسي للحكم على أن الإسلام هو دين الدولة وعلى أن دستورها "كتاب الله ... وسنة رسوله"، ولا يوجد اعتراف قانوني بحماية الحرية الدينية وقد سمحت الحكومة لمعتنقي غير الديانة الإسلامية فقط بالممارسة الدينية الخاصة.

ويقوم النظام الأساسي للحكم على أن الدولة هي دولة عربية إسلامية ذات سيادة وعلى أن القرآن والسنة هما الدستور. ولا تقبل الحكومة ولا المجتمع عموماً بمبدأ الفصل بين الدين والدولة.

وتعتبر الحكومة أن شرعيتها مستمدّة جزئياً من كونها القائم على شؤون الحرمين الشرفين في مكة والمدينة ومن دعوتها للإسلام. والتفسير الرسمي للإسلام مستمد من كتابات وتعاليم العالم السنّي محمد بن عبد الوهاب الذي عاش في القرن الثامن عشر، والذي كان يدعو إلى العودة إلى ما كان يعتبره ممارسات الأجيال الثلاثة الأولى من الحقبة الإسلامية وكان يحث المسلمين على أن يكونوا أكثر تشدداً في التزامهم بالإسلام. وتعارض التعاليم الدينية بالبلاد محاولات الحركات الإصلاحية الإسلامية في الفرون التاسع عشر والعشرين والحادي والعشرين لإعادة تفسير الشريعة الإسلامية على ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجالات مثل العلاقات بين الجنسين، الاستقلالية الشخصية وقانون الأحوال الشخصية، والديمقراطية بشكل خاص. يُشار إلى هذا الفرع من الإسلام خارج بالبلد بـ "الوهابية"، وهو مصطلح لا يستخدمه السعوديون.

يستند النظام القضائي الإسلامي إلى القوانين المستمدّة من القرآن والسنة وعلى الآراء القانونية وفتاوي هيئة كبار العلماء. تأسست هذه الهيئة عام 1971، وهي هيئة استشارية مسؤولة أمام الملك وتتكون من 20 عضواً. يعترف النظام الأساسي للحكم بهذه الهيئة، التي تسند لها اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، باعتبارها السلطة العليا للفتاوى. يرأس اللجنة مفتى الديار وتكون من علماء دين وفقهاء سنّيين بالإضافة إلى وزير العدل. تقوم الجامعات الحكومية بتدريس كافة المذاهب الفقهية السنّية ولكنها تركز على المذهب الحنفي، وبالتالي، يلتزم أغلبية القضاة الشريعيين بتفسير المذهب الحنفي. ينتمي ثلاثة من أعضاء الهيئة لمذاهب فقهية غير المذهب الحنفي وهي المذهب المالكي والحنفي والشافعي، إلا أنه لا يوجد أعضاء من الشيعة. يتم اختيار العلماء بواسطه الملك ويقومون بمهامهم لفترات تتجدد كل أربع سنوات، بينما يخدم معظمهم مدى الحياة. لا تستند الشريعة إلى السوابق ويمكن أن تتبادر الفتاوى بشكل كبير. يمكن من الناحية النظرية استئناف الفتوى لدى محاكم الاستئناف والمحاكم العليا، ولكن يجب أن توافق هذه المحاكم العليا على النظر في القضية. في عام 2009، ولأول مرة على الإطلاق، تم إعفاء أحد أعضاء الهيئة بعد أن قام بانتقاد قيام الملك بإنشاء جامعة مختلطة بين الجنسين.

وتسمح الحكومة للقضاة الشيعة الذين يترأson محاكم في المنطقة الشرقية باعتماد المذهب الجعفري للفصل في قضايا قانون الأسرة والإرث وإدارة الأوقاف. وكان هناك ستة قضاة شيعة فقط جميعهم موجودون في مدینتي القطيف والأحساء في المنطقة الشرقية حيث يعيش أغلب الشيعة. أما الشيعة الذين يقيمون في أجزاء أخرى في المنطقة الشرقية وفي منطقة نجران ومنطقة الحجاز الغربية فلا تتوفر لهم محاكم شيعية محلية أو إقليمية أو وطنية.

مجلس الشورى مسؤول عن صياغة القرارات التي يعتمدتها مجلس الوزراء والملك. يقوم الملك بتعيين أعضاء مجلس الشورى الذي يتكون من 150 عضو من الذكور بدوام كامل و13 من المستشارين الإناث بدوام جزئي الذين لا يحق لهم التصويت. يمكن للمستشارين حضور الجلسات وعرض وجهات نظرهم ولكن ليس لديهم حق التصويت. هناك خمسة أعضاء من الشيعة. وبموجب ميثاق المجلس، يجب أن يكون الأعضاء من

"العلماء ورجال العلم". ليست هنالك حدود لمدة خدمة أعضاء مجلس الشورى، إلا أنه يتعين على الملك استبدال 50 بالمائة من الأعضاء كل أربع سنوات.

لا يتبع الحرمين في مدینتی مکة والمدینة لوزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، فهما من مسؤولية الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي المسؤول أمام الملك، ويتمتع رئيسها بمرتبة تعادل وزير بالحكومة. توجد الآلاف من المساجد الأخرى في المنازل الخاصة وفي مواقف الاستراحات بالطرق السريعة وأماكن أخرى في كافة أرجاء البلد. لم تكن هنالك دور عبادة عامة لغير المسلمين، ولكن كانت هنالك تجمعات مسيحية خاصة في مختلف أرجاء البلد.

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عبارة عن هيئة شبه مستقلة لديها السلطة في مراقبة السلوك الاجتماعي وإنفاذ السلوك الأخلاقي بما يتماشى مع تفسير الحكومة للإسلام. ويعرف القانون مهمة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنها "إرشاد ونصح الناس بالالتزام بالواجبات الدينية التي تفرضها الشريعة الإسلامية، والحيلولة دون ارتكاب المحرمات أو ممارسة عادات أو تقاليد سيئة أو البدع المحرمة". ويشمل اختصاص هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر اختلاط الجنسين في الأماكن العامة والاتصال الخاص غير الشرعي بين الرجال والنساء، وممارسة عقائد غير إسلامية أو عرضها أو احتقار الإسلام، أو عرض مواد إعلامية منافية للإسلام أو بيعها ويشمل ذلك المواد الإباحية، أو صنع الخمور أو توزيعها أو شربها، أو توقيف الأماكن أو الاحتفال بمناسبات لا تتماشى مع الممارسات الإسلامية المعترف بها، أو ممارسة الشعوذة أو السحر من أجل التربح، أو ارتكاب الفاحشة أو تسهيلها بما في ذلك الزنا واللوساط والميسر. يُعرف ضباط الميدان العاملون بالهيئة بدوام كامل بالمطوعين، وهم لا يرتدون زيarsmia ولكن يتعين عليهم وضع ديباجة ولا يمكنهم التصرف بشكل قانوني بموجب صلاحياتهم الرسمية إلا بصحبة رجل شرطة نظامي. وفي الممارسة العملية، يتصرف ضباط الهيئة باعتبارهم منفذّي الآداب العامة. بحسب آخر الإحصائيات العامة، فإن الهيئة بها أكثر من 5,000 موظف بينهم 3,583 ضابط ميدان في كافة المحافظات الثلاث عشرة. علاوة على ذلك، فإن هنالك أكثر من 1,600 موظف للدعم الإداري. الهيئة مسؤولة أمام الملك من خلال مجلس الوزراء ويشرف وزير الداخلية على عملياتها نيابة عن الملك. يوجد أيضا متظعون متدينون يقومون بالرقابة وهم غير مرتبطين بالهيئة ولكنهم غالباً ما يتصرفون بشكل فردي، وفي بعض الأحيان يضايقون أو يعتدون على المواطنين والأجانب.

وقد أنشأ مجلس الوزراء هيئة حقوق الإنسان المكونة من 24 عضواً في عام 2005 لغرض معالجة أمر انتهاكات حقوق الإنسان وتعزيز حقوق الإنسان داخل البلد. ولا يضم مجلس الهيئة أي نساء، ولكن كل فرع إقليمي يضم فرعاً نسائياً تديره موظفات من النساء. لم يكن المجلس في السابق يضم أعضاء من الشيعة، ولكنه يضم حالياً عضواً واحداً على الأقل. يتبع المجلس شكاوى المواطنين بانتظام، بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالمحسوبيّة أو قرارات غير عادلة صادرة عن المحاكم، ولكنه لم يتناول بشكل محدد مسائل تتعلق بالحرية الدينية والتسامح كما أنه لا يصدر تقارير عن الإجراءات التي قام بها.

لا يوجد قانون يفرض بشكل محدد على كل المواطنين أن يكونوا مسلمين، ولكن يجب على الأجانب من غير المسلمين والكثير من المسلمين والأجانب والمواطنين السعوديين، الذين تعتبر معتقداتهم غير متفقة مع تفسير الحكومة للإسلام، أن يمارسوا دينهم على إنفراد وهم عُرضة للتمييز والمضايقة والاعتقال والإعدام، وبالنسبة لغير المواطنين. من الناحية القانونية، فإن الأطفال المولودين لأباء مسلمين يعتبروا مسلمين، والتحول من الإسلام إلى دين آخر يعتبر ردة وعقوبتها الإعدام. والتجديف ضد الإسلام السنّي أيضاً عقوبته الإعدام، ولكن

العقوبة الأكثر شيوعا هي السجن لفترة طويلة. لم ترد تقارير مؤكدة عن إعدامات تمت بسبب الردة أو التجديف في السنوات الأخيرة.

يميز القانون ضد معتقدات الديانات التي تعتبر مشركاً غير توحيدية، كما يتم التمييز أيضاً ولكن بدرجة أقل ضد المسيحيين واليهود، المذكورين في القرآن باسم "أهل الكتاب". لا تسمح الحكومة بشكل رسمي لرجال الدين غير المسلمين بدخول البلد للقيام بخدمات دينية، بالرغم من أن البعض يقوم بذلك تحت رعاية جهة أخرى ويقدمون خدماتهم. هذه القيود المفروضة على الدخول تجعل من الصعب لغير المسلمين المحافظة على الاتصال بشكل منتظم مع رجال الدين. ويشكل هذا الأمر مشكلة بشكل خاص للروم الكاثوليك والمسيحيين الأرثوذكس الذين تتطلب معتقداتهم القيام بطقوس دينية مع قس بشكل منتظم. على أية حال، يتجمع الكثير من غير المسلمين وباستمرار للقيام بالعبادة بشكل خصوصي، كما أن الحكومة تسمح بشكل عام لكافة الأديان بالقيام بالطقس الديني بشكل سري.

يواجه الشيعة تمييزاً منهجياً ونافذاً من الناحية الرسمية والقانونية، ويشمل ذلك التعليم والوظائف والجيش والإسكان والتمثيل السياسي والقضاء والممارسة الدينية والإعلام. وتشمل الأسباب الرئيسية لذلك وجهة النظر السائدة على نطاق واسع بأن الشيعة مشركون وأنهم يرتكبون الردة من خلال ممارساتهم لبعض أنشطتهم التعبدية، والعداء التاريخي بين السنة والشيعة، والشك بوجود تأثير إيراني على أفعالهم.

تحدد وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد مؤهلات الأئمة السنّة، وتعدّ الوزارة الجهة المسؤولة عن التحقيق في الشكاوى المقدمة ضدّ الأئمة، وخاصة أولئك الذين يصدرون فتاوى تدعو للتعصب أو تشجع على عدم التسامح والعنف أو الكراهية. وقد وضعت الوزارة عام 2003 برنامجاً لمراقبة جميع الأئمة الذين تدفع الحكومة مرتباتهم. وتقوم لجان محلية مؤلفة من كبار علماء الدين بالإشراف على موظفي الوزارة الذين يعملون بدوام كامل لمراقبة جميع المساجد والأئمة وذلك من خلال زيارات مجدولة وغير مجدولة واستلام الشكاوى من الجمهور. وبناءً على تقاريرهم، تدعى اللجان الأئمة المتهمين بالدعوه إلى التعصب للمثول أمامها. وفي حال عدم تمكن اللجان المحلية من إقناع الأئمة بالعدول عن طريقة تفكيرهم، يتم تحويل الأئمة إلى لجنة مركزية أو إقالتهم. وفقاً لهذا البرنامج، فإن وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف قد أقالت 3,500 إمام من الخدمة منذ عام 2003، ولكن لم تتم إقالة أحد خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. بتاريخ 12 آب/أغسطس ، وفي تحرك منه لکبح الفتواوى المتطرفة والمنافية للعقل، أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز مرسوماً بأن إصدار الفتواوى مسموح فقط لأعضاء هيئة كبار العلماء بالإضافة إلى الذين يأذن لهم الملك بذلك. تقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد أيضاً بمراقبة منتديات ومواقع الانترنت المتطرفة وتدرج عليها حججاً مضادة.

وفرضت الحكومة على غير المواطنين المقيمين شرعاً في البلاد حمل بطاقة هوية تحدد ما إذا كان الشخص "مسلمًا" أو "غير مسلم"، بينما كانت تصاريح الإقامة القديمة تحدد الدين الذي يدين به الشخص مثل "مسيحي".

ويفرض قانون الجنسية تقديم صاحب طلب الجنس إقراراً عن مذهب الدين والحصول على شهادة مصدقة من الإمام المحلي.

حرية التجمع الديني مقيدة بشكل كبير، وذلك لأن الحكومة لا تسمح للأفراد بالقيام بتجمعات عامة تستند إلى الانتماء الديني. هذه الحرية مقيدة أيضاً بطرق أخرى تشمل قيام الحكومة بإعاقبة إنشاء أماكن عبادة غير سنية

وصيانتها. فجميع المساجد الجديدة تتطلب موافقة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والبلدية المحلية وحكومة المحافظة التي تكون من الناحية الوظيفية جزءاً من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد. تقوم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالإشراف على إنشاء معظم المساجد السننية وتمويلها وصيانتها ويشمل ذلك تعين الأئمة، بينما توجد بقية المساجد السننية التي تشكل تقريراً نسبة 30 بالمائة في المنازل الخاصة أو تم بناءها كوقف بواسطة أفراد. يتم اختيار الأشخاص الذين يشرفون على مسجد ما من أفراد المجتمع المحلي، ويتعلقى الأئمة مرتبات شهرية من وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد تتراوح بين 2,500 إلى 5,000 ريال (667 دولار إلى 1,333 دولار)، وتعتمد على سنوات الخبرة والمستوى التعليمي للشخص. تقدر وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بأنها كانت عام 2010 مسؤولة عن تمويل وإدارة 75,000 مسجد سنوي، من ضمنها 15,000 مسجد يقيم صلاة الجمعة (وهي مساجد كبيرة تقيم صلاة الجمعة التي تتضمن خطبة دينية). وفقاً للبيانات التي وفرتها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ، فإنه يعمل لديها 75,000 إمام سنوي و 15,000 خطيب لصلاة الجمعة (الذين يلقون الخطب الدينية) لتسهيل هذه المساجد.

على خلاف المساجد السننية، فإن الحكومة لا تمول تشييد المساجد الشيعية أو صيانتها، كما وردت تقارير بأن إجراءات الحصول على رخصة من الحكومة لتشييد مسجد شيعي غير واضحة وتعسفية. على أية حال، فإنه الشيعة لديهم الحق في إدارة مساجدهم الخاصة والإشراف عليها بواسطة رجال دين شيعة.

إن مناقشة القضايا الدينية الحساسة كالاختلافات الطائفية ظلت محدودة فيما ظلّ انتقاد الإسلام ممنوعاً. ورسمياً، تسمح الحكومة بإدخال المواد الدينية لغرض الاستعمال الشخصي إلى البلاد، ولا يملك موظفو الجمارك وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صلاحية مصادرة المواد الدينية الشخصية. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة الحكومة المعلنة لبعثاتها الدبلوماسية وقنصلياتها في الخارج هي إبلاغ العمال الأجانب المتقدمين بطلب تأشيرات بأن من حقهم ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة وحيازة مواد دينية شخصية، وتزويدهم بأسماء المكاتب التي يمكن رفع الشكاوى إليها.

تنعى الحكومة الترويج العلني لتعاليم إسلامية تختلف عن التفسير الرسمي للإسلام وتحظر التدريب الديني العلني للمجموعات غير السننية ورجال الدين التابعين لها.

ويتلقى طلبة المدارس الحكومية في جميع مراحل التعليم، بغض النظر عن ديانتهم، دروساً دينية إلزامية قائمة على التفسير الحكومي للإسلام. ولم يكن من المفروض على طلبة المدارس الخاصة الدولية دراسة الدين الإسلامي. ويتعين على التلاميذ المسلمين من الجنسيات الأخرى الحصول على تصريح خاص من وزارة التربية والتعليم للالتحاق بالمدارس الخاصة الدولية، إلا أن الحصول على التصريح لم يكن مشكلة إلا في حالات نادرة. ولم يكن مسموحاً بالمدارس الدينية الخاصة التي لا تعتمد التفسير الرسمي للإسلام.

وتعتبر الحكومة الأعياد التالية أعياداً وطنية: عيد الفطر وعيد الأضحى.

سلطة المحاكم الشيعية محدودة لكونه يمكن لأي خصم لا يقبل بحكمها السعي إلى الحصول على حكم جديد من محكمة سنية. ويمكن لأحكام المحاكم السنوية أن تبطل أحكام المحاكم الشيعية كما يمكن للدوائر الحكومية أن تخترق عدم تنفيذ الأحكام التي يصدرها قضاة شيعة. ومن ناحية الولاية القضائية، لا يسمح لهذه المحاكم

بإصدار الأحكام في الدعاوى إلا في منطقتي القطيف والأحساء؛ ولا يمكن للشيعة المقيمين في مناطق أخرى استخدام هذه المحاكم.

يتجلّى التمييز عند حساب قيمة التعويض في حالات الوفاة أو الإصابة العرضية. ففي حال صدور حكم عن المحكمة لصالح مدعٍ ذكر يهودي أو مسيحي، لا يحق للمدعي تلقي سوى 50 بالمائة فقط من قيمة التعويض الذي كان سيحصل عليه الرجل المسلم لو كان مكانه. أما الآخرين من غير المسلمين فلا يحق لهم الحصول إلا على واحد من ستة عشر من قيمة المبلغ الذي كان سيحكم به للذكر المسلم. وعلاوة على ذلك، يمكن للقضاء الانتقاد من شهادة المسلمين الذين لا يتبعون تعاليم الدين أو الأفراد الذين لا يتزمون بالتفسير الرسمي للإسلام وإسقاط شهادة غير المسلم لصالح شهادة المسلم. وبالإضافة إلى ذلك، تتلزم المحاكم بتعاليم القرآن بأنه في حال عقوبة الإعدام، تعادل شهادة المرأة نصف شهادة الرجل.

القيود المفروضة على الحرية الدينية

عموماً، فرضت الحكومة قيوداً قانونية وإجرائية على الحرية الدينية بصورة قوية، ولم يتغير مستوى احترام الحكومة للحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

من حين لآخر، يستخدم رجال الدين السنة الذين يتلقون مرتبات من الحكومة عبارات معادية للسامية والمسحيين في خطبهم. فقد كان من الشائع للخطباء بالمساجد، بما في ذلك مساجد مكة والمدينة، إنتهاء خطبة الجمعة بالدعاء بالخير للمسلمين وبالذل للشرك والمشركين.

أبدى معظم الشيعة قلقاً تجاه التمييز في الممارسة الدينية والتعليم والوظائف والتمثيل السياسي والقضاء والإعلام.

حضرت الحكومة الممارسة الدينية العلنية بشكل عام في تلك الأنشطة التي تتفق مع التفسير الرسمي للإسلام. أما الممارسات التي تتناقض مع ذلك التفسير كالاحتفال بالمولود النبوي وزيارة أضرحة أعلام المسلمين فظلّت محظورة، وقد كان فرض تطبيق ذلك أقل صرامة في بعض المجتمعات مما هو عليه في مناطق أخرى. على سبيل المثال، سمحت السلطات للشيعة في مدينة القطيف بالمنطقة الشرقية بحرية أكبر في ممارساتهم الدينية بما في ذلك بالاحتفال بيوم عاشوراء بصورة علنية. وقد تم الاحتفال بالحد الأدنى من التدخل الحكومي. وفي المناطق الأخرى التي بها مجموعات سكانية كبيرة من الشيعة، مثل منطقتي الأحساء والدمام، حظرت الحكومة الأنشطة الدينية الشيعية بما في ذلك الاحتفال العلني بيوم عاشوراء والمسيرات العلنية وإطلاق خطب الأئمة بواسطة مكبرات الصوت من مراكز الأنشطة الاجتماعية الشيعية، وفي بعض الأحيان، حظرت التجمعات وسط هذه المراكز الاجتماعية.

يصف الشيعة القيود المفروضة على زيارتهم لمكة والمدينة بأنها تدخل من السلطات المتمركرة بالرياض في العبادة الشخصية للمسلم. علاوة على ذلك، استمرت السلطات الدينية الحكومية في ممارسة تدمير الواقع الأثري التاريخية الإسلامية.

وتردد أنه فرض على المساجد الشيعية الموجودة في المناطق المختلطة رفع الأذان السنّي الذي يختلف عن الأذان الشيعي في أوقات الصلاة. علاوة على ذلك، رغم أن الشيعة يجمعون صلاتين من الصلوات الخمس

اليومية التي يؤديها السنّة، تم إجبار أصحاب المتاجر الشيعة في أحيان كثيرة على إغلاق متاجرهم أثناء الصلوات الخمس اليومية وفقاً للممارسات السنّية الرسمية بالبلد.

سياسة الحكومة المعلنة هي إجازة إقامة الشعائر الدينية في الأماكن الخاصة للجميع بمن فيهم غير المسلمين، ومعالجة أية مخالفات يرتكبها الموظفون الحكوميون لهذه السياسة. ولكن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم تحترم هذه السياسة في بعض الأحيان. وكان بإمكان الأشخاص الذين انٹھك حقهم في ممارسة شعائرهم في الأماكن الخاصة رفع شكاواهم عبر وزارة الداخلية، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية الرسمية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي مؤسسة غير حكومية شبه مستقلة، وعندما يكون ذلك مناسباً، إلى وزارة الخارجية. وأفادت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأنهما لم تستلما أية شكاوى ضد هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خلال العام المنصرم وبأنهما لم تتعلق بانتهاكات للحرية الدينية.

قيدت الحكومة مقدرة القادة الدينيين والناشطين على التعبير عن آرائهم التي تنتقد المؤسسة الدينية. وتبعاً لذلك، واجه بعض الشيعة عقبات في إنشاء مساجدهم. على سبيل المثال، أعاد مسئولو محافظة الأحساء إنشاء مساجد شيعية جديدة وصالات اجتماعية لإلقاء الخطب، كما سحبوا بعض الرخص لمساجد وصالات اجتماعية قائمة. لم يُسمح للشيعة في مناطق أخرى بالسعودية ببناء مساجد خاصة بالشيعة. على أية حال، وافقت الدولة بالفعل على إنشاء بعض المساجد الشيعية الجديدة في القطيف والأحساء – وقد تم ذلك في بعض الأحيان بعد تأخير امتد لفترات طويلة نسبة للموافقات الكثيرة المطلوبة، ولكنها لم تتوافق على إنشاء مساجد شيعية في الدمام، وهي موطن للكثير من الشيعة.

ولا تعترف الحكومة رسمياً بعدة مراكز شيعية للتعليم الديني موجودة في المنطقة الشرقية، ولا تموّلها، ولا تعترف بشهادات التّحصيل العلمي التي يحصل عليها الطلبة منها، ولا توفر وظائف لخريجيها، وكلها أمور توفرها لمعاهد التدريب الدينية السنّية. وخلافاً لفترات التي غطتها التقارير السابقة، لم تتعرض أي من هذه المراكز للإغلاق القسري.

وقد رفضت الحكومة الموافقة على بناء أو تسجيل مراكز أنشطة اجتماعية للطائفة الشيعية. واضطر الشيعة إلى بناء أماكن في منازلهم الخاصة لاستخدام كحسينيات. ولم تكن هذه الحسينيات مستوفية في بعض الأحيان لقوانين السلامة، كما أن افتقارها للاعتراف القانوني بها جعل تمويلها واستمرار بقائها على المدى الطويل أكثر صعوبة.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان هنالك نقاش عام عريض، شمل وسائل الإعلام، يشكك في التفسير الرسمي للأعراف الدينية وينتقد تطبيقها. على أية حال، فقد ظلت مناقشة القضايا الدينية الحساسة، مثل الاختلافات الطائفية، محدودة، كما كان انتقاد الإسلام محظوظاً. وقد عرض الأشخاص الذين انتقدوا علينا التفسير الرسمي لتعاليم الإسلام أنفسهم للمضائق والتخويف والاحتجاز، وللترحيل إن كانوا أجانب. أما الصحفيون والناشطون الذين نشروا انتقادهم للقيادة الدينية أو شكوكوا في العقيدة الدينية فقد عرضوا أنفسهم لخطر الاحتجاز والمنع من السفر وقيام الحكومة بإغلاق مطبوعاتهم.

وعلاوة على ذلك، واصلت الحكومة استبعاد وجهة النظر الشيعية من الإعلام الديني الحكومي واسع الانتشار ومن البرامج الدينية المقدمة في الإذاعة والتلفزيون. وفرضت الحكومة حظراً متعلقاً على استيراد وبيع الكتب والأشرطة الشيعية المسجلة بالصوت وأو الصورة. كما حجبت الحكومة بعض المواقع الإلكترونية

التي تشمل معلومات دينية تعتبرها الحكومة حساسة أو هجومية من بينها موقع "راصد" الشيعي، وذلك تماشياً مع سياسة رسمية أشمل بفرض الرقابة على المواد غير المرغوب فيها بما في ذلك المدخلات السياسية والمواد المحظورة. وعلاوة على ذلك، يتم استخدام الفاظ مهينة للشيعة، مثل "الرافضة"، بصورة اعتيادية في الخطاب العام ويمكن العثور عليها على موقع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

وفي مجال التعليم العالي، مارست الحكومة التمييز ضد الشيعة في عملية اختيار الطلبة والأساتذة وأعضاء الهيئات الإدارية في الجامعات الحكومية. وعلى سبيل المثال، قدرت نسبة الأساتذة الشيعة في إحدى الجامعات الرئيسية في الأحساء باثنين بالمائة، رغم أن الشيعة يشكلون نسبة 50 بالمائة على الأقل من سكان الأحساء.

أما على مستوى مرحلتي التعليم الابتدائية والثانوية في الأحساء، فقد ظلت نسبة الشيعة الذين يشغلون منصب مدير مدرسة منخفضة جداً قياساً بعدهم، إذ بلغت حوالي 1 بالمائة، ولم تكن هناك أية سيدة شيعية تشغل منصب مديرية في مدرسة بنات في الأحساء.

أما في القطيف، حيث يشكل الشيعة نحو 90 بالمائة من مجمل السكان، فقد كان الكثير من مديري المدارس الرجال وحتى بعض أساتذة الدين الرجال في المدارس الابتدائية من الشيعة؛ إلا أنه لم تكن هناك أية مديرات أو معلمات دين شيعيات في مدارس البنات الابتدائية الحكومية في القطيف، كما يوجد عدد صغير من المدارس الخاصة للبنات في القطيف.

تم في عام 2010 تطبيق منهج دراسي جديد في كافة أنحاء البلد للصف الأول والرابع والسابع، وتم تحسين الكتب المدرسية لمادة الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية بحذف كل الإشارات الدينية بها، إلا أن الكتب الدراسية الخاصة بالمواد الدينية واللغة العربية ما زالت تحتوي على عبارات غير متسامحة. قامت حوالي 100 مدرسة عام 2010 بتطبيق برنامج انتقالى للتحول إلى منهج جديد بالنسبة للصف الثاني والخامس والثانى ذكر أن العبارات غير المتسامحة به قد انخفضت ومن المقرر أن يتم تطبيقه العام المقبل في كافة المدارس. هنالك برامج إصلاحية قيد التطوير بالنسبة للصوفوف الدراسية الأخرى، ولكن معظم طلبة المدارس يستخدمون كتبًا دراسية ما زالت تحتوي على عبارات غير متسامحة تجاه العقائد الدينية الأخرى خاصة العقائد اليهودية والمسيحية والشيعية، وتتضمن تعاليم تحت على كراهية الكفار بسبب كفرهم وعلى قتل المرتدين. وقد ظلت الكتب غير المعدلة تحتوي على عبارات غير متسامحة تلمح إلى المسلمين الشيعة والصوفيين ومجموعات دينية أخرى، بينما تحت بعض هذه الكتب على العنف. على سبيل المثال، فإن كتاب التوحيد للصف الثاني عشر من الذكور يقول بأن الذين يعبدون الأضرحة – في تلميح محتمل إلى ممارسة يقوم بها المسلمون الشيعة والصوفيون تقوم على زيارة أضرحة الأئمة المبجلين – إنما يرتكبون الردة لقيامهم بذلك الفعل. ويذهب نص الكتاب إلى أنه بمجرد التأكيد من القيام بالردة، فإن هنالك تبعات قانونية تطبق وتشمل قتل المرتد في حالة رفضه للتوبة.

وقد واجه الشيعة تمييزاً كبيراً ضدهم في مجال التوظيف في القطاعين العام والخاص. واحتل عدد صغير جداً فقط من الشيعة مناصب رفيعة في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الوكالات الحكومية. وكان الاعتقاد السائد بين الكثير من الشيعة هو أن التصریح بانتسابهم إلى المذهب الشیعی من شأنه أن يؤثر سلباً على تقدمهم في العمل. كانت نسبة تمثيل الشيعة منخفضة جداً في الوظائف المتعلقة بالأمن القومي، بما في ذلك وزارة الدفاع والطيران والحرس الوطني ووزارة الداخلية. وكانت نسبة تمثيل الشيعة أفضل بين صفوف شرطة

المرور وفي المجالس البلدية والمدارس الحكومية في المناطق التي يشكل الشيعة الأغلبية العظمى من سكانها. وفيما لم تكن هناك سياسة رسمية في ما يتعلق بتوظيف الشيعة وترقيتهم في القطاع الخاص، تشير أدلة غير مثبتة إلى أنه يوجد في بعض الشركات، بما في ذلك صناعتي البترول والبتروكيماويات، "سفف زجاجي" [أي درجة لا يمكن الترقى بها] وإلى أنه تم تجاوز موظفين شيعة مؤهلين جداً وترقية زملائهم من السنة الأقل كفاءة منهم.

رغم قادة المجتمع بالقطيف أن قوانين تقسيم المناطق، التي تمنع تشييد المباني فوق علو محدد في مختلف الأحياء الشيعية، توصف بأنها متحيزه. ذهب هؤلاء القادة إلى أن القوانين منعت الاستثمار والتطوير في هذه المناطق وكانت تهدف إلى الحد من الكثافة السكانية الشيعية في المناطق المعينة.

على خلاف الفترات التي شملتها التقارير السابقة، لم ترد تقارير تفيد بأن مسئولي وزارة الداخلية وأو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد ضغطت على الكفلاء وأرباب العمل لكي لا يقوموا بتجديد بطاقات الإقامة لغير المسلمين الذين يكفلونهم لغرض العمل إذا تبين أو كان هناك شك بأن هؤلاء الأشخاص قد قادوا خدمات عبادة خاصة غير إسلامية أو دعموها أو شاركوا بها. وبالتالي، لم ترد تقارير حول قيام هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالضغط على أصحاب العمل والكفلاء من أجل الوصول إلى اتفاقيات شفهية مع العمال الغير مسلمين بأنهم لن يشاركون في خدمات دينية خاصة غير إسلامية.

كما تعرضت الأقلية الشيعية أيضاً لتمييز سياسي ضدتها. فعلى سبيل المثال، رغم أن الشيعة يشكلون حوالي 10 إلى 15 بالمائة من مجمل عدد المواطنين وما بين ثلث ونصف سكان المنطقة الشرقية، إلا أنهم لم يكونوا ممثلين بما يتلاءم مع نسبتهم في المناصب الحكومية الرفيعة. فلم يكن هناك أي شيعي يشغل منصب وزير أو نائب وزير أو حاكم منطقة أو نائب حاكم منطقة أو مدير لفرع من فروع آلية وزارة في المنطقة الشرقية، ولم يكن بين أعضاء مجلس البلدية الذين تعينهم الحكومة سوى 3 شיעيين من أصل 59 عضواً. إلا أن الشيعة كانوا ممثلين بشكل جيد بين الأعضاء المنتخبين في مجالس البلديات، إذ شغלו 10 مقاعد من أصل 11 مقعداً في مجلس بلديي القطيف والأحساء. وترأس المجلس البلدي في القطيف شيعي تم انتخابه لشغل المنصب. إلا أن مجلس الشورى – وهو يتألف من 150 عضو مجملهم من الذكور المعينين، ويقوم بتقديم النصائح للملك وفي بعض الحالات يقوم بإصدار التشريعات – كان يشمل خمسة فقط من الأعضاء الشيعة.

كان التمييز ضد الشيعة في القضاء واضحاً خلال الفترة التي يغطيها التقرير. فالقادة الشيعيون يزعمون بأن محكمة الاستئناف الوحيدة التي يجلس عليها قضاة شيعيون ليست لها سلطة حقيقة وتقوم فقط بمراجعة المستندات.

علاوة على هذه الممارسات التمييزية، يزعم زعماء النخاولة أن الشيعة في مجتمعهم يواجهون مشاكل أكبر من ذلك، خاصة بالمقارنة مع المشاكل التي يواجهها الإثنان عشرية في المنطقة الشرقية. كما زعموا بأنهم يسمعون مواعظ وبيانات مناوئة للشيعة في أحيائهم بشكل منتظم. وعلى خلاف وضع الشيعة في المنطقة الشرقية، لا يوجد نخاولة شيعية مرموقة مثل مجلس الشورى أو هيئة حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، يؤكّد النخاولة بأن اسم عائلتهم ("النخلي"، الذي يعني بشكل تقريري "المزارعين" والذي يعلن هويتهم كأقلية وكطائفه) يسهل التمييز المنتظم ضدهم في مجال التوظيف والتعليم.

وقد استمرت أيضاً مواجهة طائفة السليمانية الإسماعيلية لصعوبات إضافية في منطقة نجران. وأكد زعماؤها أن الحكومة تميز ضد أبناء الطائفة من خلال حظر كتبهم الدينية الخاصة بهم؛ والسماح للزعماء الدينيين

السنة بإعلانهم غير مؤمنين؛ وحرمانهم من الوظائف الحكومية، ونفتهم من المنطقة الجنوبية الغربية إلى مناطق أخرى في البلد، أو تشجيعهم على الهجرة.

انتهاكات الحرية الدينية

وردت تقارير عن انتهاكات الحرية الدينية بالبلد، بما في ذلك حرية السجناء والمحتجزين الدينيين. فقد تم اعتقال مجموعات غير مسلمة في أنحاء مختلفة من البلد ومضايقة أعضائها لمارستهم شعائرهم الدينية في أماكن خاصة. واستمرت مضايقة الشيعة أثناء ممارستهم شعائرهم الدينية وفي لقاءاتهم الاجتماعية. وظلت حوادث اعتقال الشيعة التعسفية في المنطقة الشرقية التي نقلت أبناءها وسائل الإعلام المحلية على نفس المستوى التي كانت عليه في الفترة التي غطتها التقرير السابق، واستمرت المحاكمات في عدد قليل من الدعاوى الالافة للأنهار التي زعم أن المتهمين فيها مارسوا السحر والشعوذة، وهي جريمة عقوبتها الإعدام.

واصلت الحكومة من النشاطات الدينية غير الإسلامية العلنية والنشاطات الدينية غير السنوية في المناطق التي يشكل السنة الغالبية العظمى من سكانها، إلا أنه كان من الصعب التثبت من صحة الكثير من الانتهاكات التي تم التبليغ عنها نظراً لخشية الشهود أو الضحايا من احتمال أن يؤدي كشفهم عن تلك المعلومات إلى إلحاق الأذى بهم أو بغيرهم. وعلاوة على ذلك، ظلت المعلومات المتعلقة بالممارسات الحكومية ناقصة عادة نظراً لأن الإجراءات القضائية تكون عادة مغلقة لا يسمح للجمهور بحضورها، رغم وجود أحكام في قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأن تكون إجراءات المحاكم علنية. وقد مارس الكثير من غير المسلمين شعائر دينهم سراً لكونهم ظلوا يخشون قيام الشرطة أو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمضايقتهم أو تخويفهم أو قيام الشرطة باحتجازهم أو ترحيلهم عن البلد.

احتجزت الشرطة عدداً غير معروفاً من المتهمين بممارسة السحر و"السحر الأسود" والعرافة وقامت بسجنهما؛ وكانت وسائل الإعلام تنشر بعض تقارير كل أسبوع عن مثل هذه الاعتقالات. وهناك أنواع لممارسة السحر والشعوذة في فروع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في جميع أنحاء البلد، مهمتها التحقيق في حوادث السحر والشعوذة وإبلاغ الشرطة المحلية عنها. وقد بدأ من التقارير الصحفية أن بعض المتهمين بالسحر كانوا دجالين ومشعوذين في حين أن البعض الآخر، من الأفارقة بشكل رئيسي، كانوا من ممارسي العلاج الروحي التقليدي.

بتاريخ 10 شباط/فبراير 2010، ذكر موقع راصد Rasid.com وهو مدونة شيعية، بأن السلطات استدعت مجموعة من الشيعة المرموقين في مدينة الخبر وأخبرتهم بأنه لم يعد من المسموح للشيعة بالصلة في المساجد السنوية.

وفي 10 آذار/مارس 2010، أفاد موقع راصد (Rasid.com) بأنه تم اعتقال محمد جاسم الهايفي، وهو مدرس سعودي شيعي اتهم بقراءة أدعية دينية شيعية في مقبرة البقع. وأشارت مصادر إلى أنه تم الحكم على الهايفي بالسجن لمدة ثلاثة أشهر والجلد 60 جلدة.

وفي 19 آذار/مارس 2010، قام أربعة مطوعين من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصاحبهم شرطي بملابس الرسمية بمداهمة تجمع ديني مسيحي هندي كان يعقد في أحد المساكن الخاصة. وقام المطوعون بالتقاط صور فوتوغرافية وتصوير أفلام فيديو، بالإضافة إلى قيامهم بمصادرة أناجيل وأدوات

دينية. واعتقلت الشرطة القس واثنين من المصلين واحتجزتهم في قسم الشرطة حتى تم إطلاق سراحهم في 23 آذار/مارس.

في 29 آذار/مارس 2010، وردت تقارير عن قيام السلطات الأمنية باعتقال ثلاثة من الشيعة بمن فيهم شقيق عبد الله سالم المها، وهو شيعي معروف وعمدة سابق لمدينة الخبر، كان قد احتجز في أيار/مايو 2009. وقد تم اعتقال الرجال الثلاثة لمشاركتهم في أنشطة دينية خلال إحياء ذكرى عاشوراء في كانون الثاني/يناير 2010 وتم الحكم عليهم لمدة شهر في الخبر ثم تم إطلاق سراحهم بعد استكمال عقوبة السجن. في شهر آب/أغسطس 2010، صدر أمر اعتقال مرة ضد المها ورجل دين شيعي آخر، وهو محمد سيد باقر الناصر، الذي اعتقل في 14 كانون الثاني 2010 لقيامه بأداء صلاة الجمعة في مسجد سني. بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، تم إنفاذ أمر الاعتقال ضد الناصر، وكان سبب اعتقاله – وفقاً لموقع Rasid.com - هو إصراره المستمر على إنشاء أماكن عبادة شيعية في الخبر. لم ترد تقارير أخرى بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

في 2 آب/أغسطس 2010، قامت سلطات التحقيق بالمدينة بمداهمة مزرعة الداعية الشيعي محمد على العماري. وكان قد تم اعتقال ابنه كاظم قبل ذلك بعشرة أيام. لا يزال كاظم العماري قيد الاعتقال ولم تتوفر معلومات إضافية بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2010، قام أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعرقلة طقس ديني كاثوليكي خاص واعتقلت 13 من الأجانب طيلة الليل قبل أن تقوم بالإفراج عنهم في اليوم التالي.

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010، اعتقلت الشرطة بالطائف الشيخ سعيد البحار وهو إمام مسجد الإمام رضا في جزيرة تاروت، ومحمد حسن الجبيل، وهو إداري بالمسجد، بزعم قيامهم بحفل بمناسبة الذكرى السنوية لموت الإمام آية الله الخميني، مؤسس الجمهورية الإسلامية بإيران، كما تم أيضاً احتجاز حسين الدبيسي، الإداري بمسجد الإمام الهدى في قرية السنابس. وقد ظل الثلاث في مركز الاعتقال بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، تم إطلاق سراح عالم الدين الشيعي الشيخ حسن البقشي، من مدينة الهفوف بمنطقة الأحساء، بعد اعتقاله لمدة ثلاثة أيام لقيامه بتنظيم صلاة جماعة.

وفي كانون الثاني/يناير 2009، فر يمني غبريل وهو قس إريتري من البلد إلى مكان لم يكشف عنه بعد تلقيه العديد من التهديدات من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بعد اعتقاله عام 2005. ولم تكن قد وردت آية أخبار جديدة عن وضع غبريل لدى انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي شباط/فبراير 2009، اشتبكت مجموعة من الشيعة كانت تحاول زياره مقبرة البقيع في المدينة المنورة مع الشرطة ورجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ووجه عدد من الزعماء الدينيين والسياسيين من الشيعة رسائل مفتوحة إلى الملك تدعوه إلى الإفراج عن الشبان الشيعة الذين تم اعتقالهم نتيجة للحادث. وقام في نهاية الأمر وقد من الشيعة من القطيف والأحساء والمدينة بالاجتماع بالملك، وأعلن الملك بعد ذلك الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين.

وفي آذار/مارس 2009، تم الإفراج عن حمود صالح العامري، وهو سعودي تحول إلى المسيحية، من السجن شريطة لا يسافر إلى الخارج أو يظهر في وسائل الإعلام. وكان قد قبض على العماري في 13 كانون الثاني/يناير 2009، بسبب تحدثه عن عقیدته المسيحية في مدونته على الإنترنت. واستقطبت القضية اهتماماً عالياً وقامت مجموعات دفاع عن حقوق الإنسان مثل الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بحملات من أجل الإفراج عنه. وكانت هذه الثالثة مرة يتم فيها احتجاز حمود بعد أن احتجز لتسعة أشهر عام 2004 ولفترة شهر واحد عام 2008.

في مايو/أيار 2009 ذكر موقع راصد Rasid.com بأنه تم اعتقال رجل الدين البارز الشيخ علي حسين العمار لقيامه بجمع أموال وإنفاقها على الحسينيات (أماكن عبادة شيعية).

وفي أيار/مايو، 2009، اعتقلت الشرطة في مدينة الخبر الحاج عبد الله صالح المها و هو مواطن شيعي لأنّه ألم الصلاة في منزله. وقد تم الإفراج عنه من السجن في 30 حزيران/يونيو 2009 دون تقديم للمحاكمة.

وفي 24 آب/أغسطس 2009، أمر الملك عبد الله بإطلاق سراح 17 شيعياً من أتباع الطائفة الإماماعيلية السليمانية كان قد تم حبسهم في أعقاب أعمال الشغب التي وقعت في منطقة نجران عام 2000.

وأفادت التقارير بأنه تم ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر عام 2009 اعتقال ما لا يقل عن ثمانية رجال من الشيعة لمشاركةهم في أنشطة دينية بذكرى عاشوراء في شهر يناير/كانون الثاني عام 2009. وقد حُكم على معظمهم بالسجن لمدة أسبوع وتم نقلهم إلى سجن الأحساء العام.

وفي 3 أيلول/سبتمبر 2009، حُكم على هادي آل مطيف، وهو شيعي من أتباع الطائفة الإماماعيلية السليمانية ما زال قابعاً في السجن بانتظار تنفيذ حكم بالإعدام صدر ضده قبل 16 سنة "لتطاوله على النبي محمد"، بالسجن لمدة خمس سنوات إضافية لانتقاده نظام الدولة القضائي وسجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان في شريط تم تهريبه من السجن وإذاعته على قناة "الحررة" عام 2007. وأفادت منظمات غير حكومية بأن آل مطيف يقع في الحبس الانفرادي منذ أكثر من عام، لقيامه بمحاولتي انتحار على ما ذكر. ما زال آل مطيف بالسجن ولكن السلطات تقوم بمراجعة قضيته.

وفي 20 أيلول/سبتمبر 2009، أطلقت الحكومة سراح نايف البقشي، شقيق أحد رجال الدين الشيعة البارزين في الأحساء، بعد قضائه 18 شهراً في السجن. وكان البقشي قد سجن في حزيران/يونيو عام 2008 دون أية تهمة رسمية.

وفي 20 أيلول/سبتمبر 2009، أطلقت الحكومة سراح الناشط أحمد تركي آل صعب وهو من أتباع الطائفة الإماماعيلية السليمانية بعد احتجازه مدة 18 شهراً في سجن الحائر وذلك لتنظيمه حملة تقديم عريضة تطالب بإقالة حاكم نجران السابق من منصبه لاتهامه بالتمييز ضد الشيعة. وفي نيسان/أبريل 2008 قدم الصعب العريضة شخصياً للملك، وما لبث أن تم استدعاؤه من منطقة نجران إلى العاصمة حيث تم احتجازه في 13 أيار/مايو 2008.

وفي 17 تشرين الأول/أكتوبر 2009، أفاد موقع راصد، (Rasid.com)، أن العالم الديني الشيعي توفيق العمار سيمثل أمام القضاء للمحاكمة بتهمة التحرير ضد الشيعة في خطبة الجمعة التي دعا فيها إلى وقف التمييز ضد الأقلية الشيعية في البلاد. وقد أفاد العمار بأنه مثل أمام المحكمة يوم 20 تشرين

الأول/أكتوبر 2009 بتهمة "التحريض على النظام"، لكن القاضي أجل القضية إلى أجل غير مسمى بعدما طالب محامييه بحقه القانوني في الإطلاع على تفاصيل القضية. والعامر معلم معروف لتقسيرات القرآن وقد سبق القبض عليه ثلث مرات، كان أحدها في أيلول/سبتمبر 2008 بسبب رفعه الأذان حسب الصيغة الشيعية.

وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر 2009، قامت السلطات، حسب ما أفادت التقارير، باعتقال المواطن الشيعي السيد يوسف الهاشم لإتاحته إقامة صلاة الجمعة في منزله في الخبر. وقد حكم على الهاشم بالسجن لمدة أسبوع بدون محاكمة، وقد أكمل فترة احتجازه وتم إطلاق سراحه.

وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، ذكرت صحيفة "الحياة" الإلكترونية أن السلطات قامت بإلقاء القبض على 118 رجلاً وامرأة في منطقة مكة واتهامهم بممارسة السحر. ولم تكن قد توفرت أية معلومات إضافية لدى حلول نهاية الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، قام رجال المباحث بإلقاء القبض على الناشط الشيعي منير الجصاص. وكانت السلطات قد استدعت الجصاص قبلها بشهرين وأمرته بتقديم تعهد كتابي بالكف عن الكتابة في مدونته الإلكترونية عن معاملة الحكومة السيئة للمسلمين الشيعة. وقد أفيد أن الجصاص قضى ما لا يقل عن أربعة أشهر في الحبس الانفرادي. في 28 آب/أغسطس 2010، طلب منه التوقيع على "اعتراف" كان عبارة عن مجموعة من البيانات التيأدلى بها أثناء استجوابه تحت الإكراه، وفقاً للتقارير الصحفية. علاوة على ذلك، بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2010، تم نقله إلى محكمة أدنى بالدمام حيث طلب منه تلاوة نفس "الاعتراف" والتوقيع عليه أمام قاض. ظل الجصاص قيد الاعتقال بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، حكم على علي حسين سبات، وهو مقدم برامج لبناني في إحدى الفضائيات التلفزيونية التي تتخذ من بيروت مقراً لها، بالإعدام بعد أدانته بتهمة امتهان السحر والشعوذة والدجل. وكان قد ألقى القبض على سبات واتهامه بامتهان الشعوذة أثناء زيارته للبلد في أيلول/مايو 2008 لأداء العمرة. وفي 10 آذار/مارس 2010، رفض القضاة في المدينة المنورة حكم محكمة الاستئناف وتمسكون بحكم الإعدام الأصلي. في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، قامت المحكمة العليا بنقض الحكم معلنة بأنه بالغ القسوة نسبة لعدم تضرر أحد من أفعال سبات كما أنه ليست لديه سوابق جنائية.

خلال الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2009 وحزيران/يونيو 2010، أغلقت السلطات سبعة مساجد شيعية أو أوقفت (مؤسسات دينية)، إلا أنه لم تطرأ تطورات إضافية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

ذكر أنه خلال الفترة ما بين 1 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 تم اعتقال ما لا يقل عن خمسة رجال من الشيعة من منطقة الأحساء لمشاركتهم في تحضيرات لذكرى الإمام المهدي في شهر آب/أغسطس ، وقد حُكم على معظمهم بالسجن لمدة أسبوع وتم تحويلهم إلى سجن الأحساء العام. ولم تتوفر تفاصيل إضافية بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي شباط/فبراير 2008، وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش رسالة مفتوحة إلى الملك تطلب منه فيها وقف تنفيذ الإعدام على فوزة فالح محمد على المدانة بتهمة ممارسة السحر. وكانت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد قبضت عليها في أيار/مايو 2005، وصدر الحكم بإعدامها في نيسان/أبريل 2006 لما ادعى من كونها سحرت رجلاً من القرىات. وذكر أن إجراءات المحاكمة كانت مخالفة جداً للقواعد والأصول. وفي

أيلول/سبتمبر 2006 نقضت محكمة استئناف حكم المحكمة التي نظرت في القضية بسبب عدم كفاية الأدلة وأعادت القضية إليها. وفقاً لمنظمة هيومن رايتس ووتش فإن المحكمة التي أجرت المحاكمة أعادت تثبيت حكم الإعدام بحقها على أساس "اجتهادي" لخير "الصالح العام" بهدف "حماية عقيدة وأرواح ومتلكات هذا البلد". وتمت إحالة قضيتها إلى الديوان الملكي في كانون الثاني/يناير 2008. وكانت ما زالت في السجن عند انتهاء الفترة التي يغطيها التقرير.

وفي نيسان/أبريل 2008، قامت الشرطة باعتقال مجموعة مؤلفة من 14 مسيحيًّا هنديًّا في منطقة مكة لمدة تتراوح ما بين 24 و56 ساعة وقامت بإصدار أوامر ترحيل بحقهم عن طريق كفلاهم. وبحلول شهر يوليو/تموز 2010، كان قد تم ترحيل جميع هؤلاء الأشخاص.

التحسينات والتطورات الإيجابية في مجال الحرية الدينية

نفذت الحكومة خلال الفترة التي يغطيها التقرير سياسات تهدف إلى معالجة قضايا الحرية الدينية بالبلد. علاوة على ذلك، قام الملك وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين بجهود تهدف إلى توسيع الحوار بين الأديان وال الحوار الوطني بهدف التشجيع على التسامح والاعتدال عن طريق الندوات الهدافة والحملات الإعلامية.

وشملت التحسينات تطبيق منهج دراسي جديد بالكامل في ثلاث صنوف دراسية وتدريب المعلمين بشكل مستمر، وحماية أفضل لحق حيازة واستخدام المواد الدينية الشخصية، وجهوداً إضافية لكتب المضائقات التي تمارسها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحقيق فيها (خاصة عن طريق التدريب المتخصص لتحسين أداء الهيئة)، وازيداداً في تغطية وسائل الإعلام لأنباء نشاطات الهيئة وانقادها، ومنح سلطات وقدرات أكبر للكيانات الرسمية المختصة بحقوق الإنسان لتمارس عملها، وإجراءات لمكافحة الإيديولوجية المتطرفة.

واصل الملك حملته الخاصة بالحوار الوطني لتعزيز التسامح وتشجيع الاعتدال والتفاهم. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كان لدى مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 2000 مدرباً مُعتمدًا. وخلال السنوات الخمس المنصرمة، قام المركز بتدريب أكثر من 500,000 رجل وامرأة من خلال ما يزيد عن 17,000 برنامج تدريبي في 42 مدينة حول "ثقافة الحوار المفتوح ومهارات الاتصال وأهميتها". واعتباراً من شهر حزيران/يونيو 2010، أطلق مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني حملة توعية تمت لفترة ثمانية شهور باستخدام الإعلانات التلفزيونية ووسائل الإعلام المطبوعة. وقد تبرعت القناة السعودية الأولى المملوكة للحكومة بث مجاني عبر الهواء لصالح هذه الحملة التي يقوم بها المركز. وقد ركزت كل الدعايات على نشر التسامح وال الحوار، وركز بعضها بشكل خاص على التفاعل مع الثقافات المختلفة. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، قامت مجموعة متنوعة من كبار المسؤولين الحكوميين والزعماء الدينيين بدعم هذه الحملة علىًّا ورفعت أصواتها ضد التطرف الديني واللغة غير المتسامحة، خاصة في المساجد والمدارس. وقد استمر المركز في إبرام مذكرات تفاهم مع وزارات الدولة ومؤسساتها، بما فيها وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجامعات والهيئات الخيرية، بينما ظلت الدورات التدريبية التي قدمت لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مستمرة. ففي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2010، قام المركز بتدريب ما يزيد عن 100 من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مهارات الاتصال وذلك لتعزيز الحوار والمساعدة على الحيلولة دون نشوء التزاعات.

وأصلت الحكومة في مكافحة الأيديولوجية المتطرفة عبر مراقبة رجال الدين والمدرسين عن كتب وصرف أولئك الذين يتضح قيامهم بتشجيع الأفكار المتطرفة غير المتسامحة. وقامت وزارة الشؤون الدينية بالإشراف على رجال الدين من خلال عمليات تفتيش منتظمة وعمليات تفتيش فجائية، ومن خلال تلفي الشكاوى من المصليين والتحقيق في الاتهامات التي ترد بوسائل الإعلام. على سبيل المثال، في شهر يوليو/تموز 2010، ذكر أن هناك 2000 مدرس قد تم فصلهم من الخدمة أو تحويلهم إلى وظائف إدارية خشية قيامهم بتلقيهن تلاميذهم الصغار أفكاراً خطيرة. ووفقاً لمنصور التركي، المتحدث باسم وزارة الداخلية، فإن وزارته تقيم معتقدات المدرسين ووجهات نظرهم قبل تعيينهم وذلك للتعرف على الأيديولوجيا المتطرفة.

علاوة على ذلك، أدى بعض كبار المسؤولين الحكوميين والقيادة الدينية، بما فيهم الملك وولي العهد، ببيانات علنية قوية ضد التطرف ودعوا بدلاً عن ذلك إلى التسامح والاعتدال. على سبيل المثال، في 26 أيلول/سبتمبر أثناء ندوة عن "النهج السعودي المعتمد"، قال الأمير نايف وزير الداخلية "إن التطرف قد أضر بلادنا وبسيبه فقدنا الكثير من أبناءنا. لقد قمنا بالتعامل معه بطريقة معندة مثل تقديم النصح لمن لديهم أفكار متطرفة لكي نعيدهم إلى رشدهم". علاوة على ذلك، ووفقاً للتقارير الصحفية، دعا الملك المواطنين بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر – قبل ثلاثة أيام من الحج "إلى النظر إلى الجوانب المشتركة بين مختلف الأديان والملل والثقافات والتركيز على المبادئ المشتركة لكي يتسعى لنا لتجنب اختلافاتنا وتضييق الهوية بيننا وبناء عالم يسوده السلام والتفاهم والتمتع بالتقدم والازدهار".

بتاريخ 12 آب/أغسطس ، أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز مرسوماً بـأن إصدار الفتوى مسموح فقط لأعضاء هيئة كبار العلماء بالإضافة إلى الذين يأذن لهم الملك بذلك. كان المرسوم استجابة مباشرة لفيض من الفتاوى المثيرة للجدل، والمتناقضة أحياناً، التي يصدرها علماء الدين والأئمة من هم خارج المجلس. يستثنى المرسوم الفتوى الدينية التي تقدم بشكل منفرد بناء على طلب الشخص. يمكن للأفراد أن يستمروا في طلب فتاوى دينية في الجوانب اليومية للحياة أو تتعلق بظروف معينة قد تطرأ ولا تكون هناك فتاوى رسمية قد صدرت بشأنها. تبعاً للمرسوم، قامت الهيئة السعودية للاتصالات وتقنية المعلومات باعتراض ثلاثة مواقع انترنت وخدمات إرسال الرسائل النصية بهذه المواقع. وقد قامت عدة مواقع مشابهة بالتوقف عن إصدار الفتوى بشكل طوعي.

كانت هناك تقارير أقل عن قيام المسؤولين الحكوميين بمصادر مواد دينية، ولم ترد تقارير عن قيام مسؤولي الجمارك بمصادر مواد دينية من المسافرين، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. لقد ذكر بأن الأفراد قدتمكنوا من إحضار نسخ خاصة من الكتاب المقدس، والصلبان ومواعظ على أشرطة مدمجة ومواد دينية أخرى، إلى البلد بدون صعوبة.

أكدت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف على أنها مستمرة في مراقبة المواد التعليمية التي تُستخدم في المخيمات الصيفية الدينية للгиولة دون تدريس أيديولوجيات متطرفة للأطفال.

القسم الثالث - حالة التصرفات المجتمعية التي تؤثر على التمتع بالحرية الدينية

وردت تقارير عن إساءة معاملة وتنميـز من جانب المجتمع قائم على الانتماء الديني والمعتقد أو الممارسة. علاوة على الأسس الدينية التي ترتكز إليها الحكومة في سلطتها والدور الكبير الذي تقوم به الزعامة الدينية

في المملكة، تفرض الثقافة دورها ضغطاً كبيراً على السكان للتقييد بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والدينية. ونتيجة لذلك، تؤيد غالبية السكان دولة قائمة على أسس الشريعة الإسلامية، رغم وجود آراء متباعدة حول كيفية تحقيق ذلك في الواقع الفعلي.

كان التمييز على أساس الدين من العوامل المؤدية إلى إساءة معاملة أرباب العمل والعمال المواطنين للعمال الأجانب.

وقامت في بعض الأحيان مجموعات من السكان المتدينين المتعصبين الذين لا ينتمون إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بل يعملون بصفتهم الشخصية بمضائقه المواطنين والأجانب والاعتداء عليهم.

وقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير انتقاداً إعلامياً للمواد الدراسية الحكومية.

لقد أبدت الرسوم الكاريكاتورية في الافتتاحيات معاداً للسامية تجسست في صور نمطية لليهود جنباً إلى جنب مع رموز يهودية ومقارنة تصرفات الحكومة الإسرائيلية مع تصرفات النازيين، خاصة في الأوقات التي يتضاعف فيها التوتر السياسي مع إسرائيل. على سبيل المثال، في 15 أيلول/سبتمبر أظهر كاريكاتير بصحيفة المدينة اليومية يهودياً يجد عربياً من أجل "تنازلات" بجولة مباحثات سلام جديدة. لقد ظهرت التعليقات المعادية للسامية بالافتتاحيات في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، المطبوعة الإلكترونية، استجابة للأحداث السياسية الإقليمية.

القسم الرابع - سياسة الحكومة الأمريكية

سياسة حكومة الولايات المتحدة هي الضغط على الحكومة لاحترام الحرية الدينية والوفاء بالتزامها العلني بالسماح لغير المسلمين بممارسة طقوسهم الدينية بشكل غير علني، وبوضع حد للتمييز ضد الأقليات، والتشجيع على التسامح إزاء غير المسلمين، ومحاربة التطرف العنيف. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، أثار كبار المسؤولين في الحكومة الأمريكية هذه المسائل على أعلى المستويات مع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية وزراة الداخلية وهيئة حقوق الإنسان ووزارة التربية والتعليم ووزارة الثقافة والإعلام. وقد استمر المسؤولون في الحكومة الأمريكية بالاجتماع مع الأقليات الدينية لمناقشة مسائل الحرية الدينية، ويشمل ذلك المجموعات الشيعية والأجانب من غير المسلمين.

علاوة على ذلك، يشارك المسؤولون الحكوميون السعوديون بشكل منتظم في برامج الحكومة الأمريكية للزوار للترويج للتسامح والحوار بين الأديان. وواصل المشاركون السابقون في هذه البرامج في الإنماء على الانفتاح والتسامح الذي شهدوه أثناء زيارتهم للولايات المتحدة، وذلك في محاضرات وبرامج تلفزيونية وإذاعية تلقاها جمهور واسع.